

ملخص الدراسة:

إن التشريع الجزائري وعلى غرار التشريعات العربية الأخرى، بدأ في الآونة الأخيرة يهتم بالوقف ويوليه عناية وحماية بالغة الأهمية، وهذه الصحوة الوقفية والحماية المطلوبة هي نتيجة تطورات التي شهدتها الجزائر وكذا نظرا لأهميته ودوره الفعال في حياة الأفراد والمجتمع.

فعالج التشريع الجزائري الوقف من جانبه المفاهيمي معتمدا في ذلك على ما تناولته المذاهب الفقهية الأربعة ، و سعيًا منه لحمايته وتنظيمه من الاندثار والاستغلال غير المشروع قام بإرساء مجموعة من القوانين التشريعية والتنظيمية، شملت هذه الحماية الوقفية جانبها القانوني والقضائي. كما اعتمد في تنظيمه للإدارة الوقفية على النظام المركزي المشكل من أجهزة مركزية والممثلة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وأخرى محلية حتى تسهر على السير الحسن لهذه الإدارة .

ولكي يستمر الوقف في عطائه لابد من مسير له حتى يرعاه ويحافظ عليه ويصونه ، هذا المسير المسمى بناظر الوقف.